التجارة الدولية من منظور كويتي وعربي [1]

إنه ليشرفني أن أدعى من جانب " نقابة التجار العالميين" لإلقاء محاضـرة الخطابـة السنوية، وإنني لسعيد للفرصة التي سنحت لي لكي أعبر لكم عن آرائنا في الكويـت والعالم العربي بشأن التجارة الدولية.

وعلى الرغم من أنني لست خبيراً في التفاصيل الفنية للتجارة العالمية، ولكنني ككويتي وكمسؤول في البنك المركزي، فإن موضوع التجارة لا يفارق تفكيري أبداً. إن التجارة والتمويل مرتبطان إرتباطـاً وثيقاً، وفي عالمنا المعاصر يكادان يحددان ميزان مدفوعات الدولة، وبالتالي أوضاعها الإقتصادية.

إن هذه الأيام بالغة الأهمية وحاسمة بالنسبة لبلدي، حيث من المؤكد أن يكون لنتـائج الجهود الحالية لفرض الشرعية الدولية في الكويت أثر في تدفق السلع والخدمات بـين منطقتنا وباقي دول العالم.

وكما تعلمون، فإن المناقشات الدولية حول نظام التجارة العالمي قد وصلت إلى مرحلة حاسمة في السنوات الأخيرة ، وتعكس الموضوعات التي تثار تحت مظلة محادثات الجات (منظمة الإتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة). وثمة إختلاف بين الدول الأقل نمواً والدول الصناعية بشأن القدرة على الوصول إلى الأسواق. ونحن نلمس أهمية هذا الخلاف في تكراره في معظم المحافل الإقتصادية الإقليميـة والدولية. ففي

---

(١) ألقيت في يوم ٢٢ من شهر يناير عام ١٩٩١ في لندن، المملكة المتحدة، بمناسبة المحاضرة السنوية لنقابة تجار العالم.

السنوات الراهنة، أصبحت موضوعات التجارة الحرة، والحمائية، ودعم الصادرات من نقاط الخلاف الرئيسية بين الدول الصناعية الرائدة. إن نمـو التجـارة، وإخـتلالات الحساب الجاري بين الإقتصادات الرئيسية، إضافة إلى التحولات في إتجاهات البطالة، قد ساهم في إحياء موضوع التجارة كمسألة خلافية بين هذه الإقتصادات.

ان الميزة النسبية للدول في العصر الحديث تتعدى هبات الموارد الطبيعية. فالإنجازات التكنولوجية، إلى جانب العوامل الأخرى كتنظيم العلاقات بين إدارة كل مـن الإنتـاج والعمل، قد ساهمت في التحولات متوسطة وطويلة الأجل التي شهدها تـدفق الـسلع والخدمات بين الدول. إن هذه العوامل ذاتها ساهمت في حدوث إستقطاب في العلاقات التجارية بين الدول الصناعية والدول الأقل تطوراً، أي بين الشمال والجنـوب. وقـد إنعكس هذا الإستقطاب في تركيز إقتصادات الجنوب على إستخراج وتصدير المـواد الأولية، بينما ركزت إقتصادات الشمال على تصدير السلع المـصنعة، إضـافة إلـى التركيز، في إشارة مثيرة للقلق، على تصدير الغذاء إلى الدول الأقل تطوراً.

وبالرغم من الإختلافات بشأن تدفق التجارة، إلا أن قيمة إجمـالي صـادرات الـدول الصناعية إزدادت بتسارع خلال السنوات القليلة الماضية مـن ١٢٣٦ بليـون دولار أمريكي في عام ١٩٨٥ لتجاوز ألفي بليون في عام ١٩٨٩، أي زيادة بنسبـة بلغـت ٦١% في غضون خمسة أعوام. وقد إزدادت قيمة إجمالي واردات الدول الـصناعية خلال الفترة المذكورة بما نسبته ٦٥%، وذلك من ١٢٨٥ بليون دولار في عام ١٩٨٥ إلى ٢١٢١ بليونا لعام ١٩٨٩. ولاشك في أن تطورات أسعار الصرف، وظهور دول جديدة أكثر جرأة في مجالات التصدير في شرق آسيا قد ساهم في هذا النمو الحاصل في واردات الدول الصناعية. ويرجع النمو المستمر والملحوظ في الإقتصاد العـالمي خلال العقد الماضي أساساً إلى زيادة حجم التجارة الدولية. ولكـن حـدثت تحـولات ملموسة في الموازين التجارية، والحسابات الجارية للإقتصادات الرئيـسية، لاسـيما

الولايات المتحدة، واليابان، وألمانيا، بمعنى أن جذور إختلالات موازين المـدفوعات الدولية قد إنتقلت من الدول المصدرة للنفط خلال عقد السبعينيات إلى التحولات فـي تدفق السلع المصنعة بين الدول الصناعية خـلال عقـد الثمانينيـات، ومقابـل هـذه الإختلالات التجارية، حدثت ثمة تحولات في تدفق رؤوس الأموال بين الدول خـلال العقد الماضي.

لقد إستطاعت العديد من الدول النامية، خصوصاً في آسيا، الإبتعاد عن إتجاه التركيـز على تصدير المواد الأولية، وأصبحت دولاً هامة في تصدير السلع المصنعة، وهـذه الدول هي من البلدان التي تتجه لتبني سياسات إقتصاد السوق والإستفادة من ميزتهـا النسبية في مجال تنظيم الإنتاج، والتنافس في خفض التكاليف مثل كوريـا الجنوبيـة، وتايوان. كما ساهمت عوامل مثل سياسات أسعار الصرف وسياسات الإستيراد في نمو صادرات هذه الدول.

إن الفترة الزمنية الطويلة للنمو الملموس في الإقتصاد العالمي خلال العقـد الماضـي إنعكست في نمو الفائض التجاري لمجموعات متعددة من الدول الأقل تطوراً، وبخاصة في الشرق الأوسط والنصف الغربي من الكرة الأرضية. ونتيجة لذلك، إرتفع إجمالي الفائض التجاري لهذه الدول بصورة ملحوظة في النصف الثاني من عقد الثمانينيـات، رغم إستمرار هذه الدول في تحقيق عجز كبير في ميزان خـدماتها مـع بـاقي دول العالم.

وقد حدث تحول آخر في التجارة العالمية وذلك في تركيبة عملات التجارة، حيث زاد الدولار الأمريكي من دوره في تمويل التجارة خلال العقود القليلة الماضـية ليـصبح العملة السائدة. وبالطبع، فإن إستخدام الدولار الأمريكي كوحدة لتسعير وتقويم الـنفط الخام وكأداة للسداد الفعلي لمعاملات النفط قد عزز دوره في تمويل التجارة.

التجارة والعالم العربي:

لقد إعتمد العالم العربي بدرجة كبيرة على التجارة على مدى تاريخه. فخلال الفترات الزمنية المختلفة كان مزيج من تخصيص الموارد ودرجة التنمية الإقتصادية يضمن دوراً هاماً للتجارة الخارجية في التاريخ الإقتصادي لمنطقتنا. ويمكن تحديد أربعة عوامل رئيسية لذلك:

أولاً: تعتبر منطقتنا جسراً يربط بين ثلاث قارات كبرى، هي أوروبا، وآسيا، وأفريقيا، وطبيعي أن تمثل أحد أهم مسالك التجارة في التاريخ.

ثانياً : كانت منطقتنا، خلال فترة زمنية معينة في التاريخ، تعتبر الجزء المتطور من العالم. ولذلك فإن العديد من السلع المصنعة خلال تلك الفترة كانت تصدر من العالم العربي إلى باقي أجزاء العالم.

ثالثاً: في التاريخ المعاصر، لعبت الجغرافيا والموارد الطبيعية لمنطقتنا دوراً هاماً في التجارة الدولية. وبالطبع، فإن النفط يعتبر أهم الموارد الطبيعية في المنطقة، في حين أن قناة السويس تمثل المثال الأوضح على أهمية منطقتنا الجغرافية للإقتصاد العالمي.

رابعاً: من العوامل الهامة في هذا الصدد أعراف التجارة الحرة والتقاليد بشأنها، والتمسك بإقتصاد يعتمد على قوى السوق من غير تدخل، وذلك على مدى تاريخ معظم الدول العربية.

ويتمثل أحد الخصائص غير العادية لتجارتنا الإقليمية في أن تجارتنا الخارجية كانت تتم غالباً مع العالم الخارجي، بينما شكلت التجارة العربية البينية جزءاً طفيفاً من إجمالي تجارة الدول العربية. فعلى سبيل المثال، لم تتجاوز قيمة صادرات التجارة

العربية البينية في السنوات الأخيرة ما تتراوح نسبته بين ٦% و ٧% من قيمة إجمالي صادرات الدول العربية. بينما بلغت قيمة واردات التجـارة البينيـة في عـام ١٩٨٥ ما نسبته ٨,٤% كحد أقصى من قيمة إجمالي الواردات. إن مثل هذا الإختلال يـنجم أساساً من تخصيص الموارد والتوزيع السلعي في منطقتنا. وإن النـشاط الإقتـصادي الإقليمي يتركز في الخدمات، وإستخراج المواد الأوليـة، وصـناعات تعتمـد علـى تكنولوجيا غير متقدمة، بينما تتم تلبية الطلب على السلع المصنعة، وبعـض المـواد الغذائية عن طريق الإستيراد من الدول الصناعية.

ويمكننا تصنيف الدول العربية إلى أربع مجموعات تجارية رئيسية: الأولـى، الـدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي - والتي منها الكويت - وتمثل أكثر الإقتصادات إنفتاحاً وإعتماداً على التجارة في العالم العربي. إن خصائص الأسواق الداخلية فـي دول مجلس التعاون الخليجي ونمط الموارد الطبيعية المتاحة، إضـافة إلـى الإلتـزام بالأسواق المفتوحة والذي يعود إلى التاريخ الماضي، قد جعل منطقتنا من أشد أنصار فكرة التجارة الحرة.

لقد كانت صادرات دول هذه المجموعة غير مستقرة على مدى العقدين السابقين، نتيجة التحولات في الطلب العالمي على صادراتنا من النفط الخام، والتغيرات في أسـعاره. كما حاولت بعض الدول الأعضاء في هذه المجموعة، ومنها الكويت، تحقيق الإستقرار في إقتصاداتها من خلال تنويع القاعدة الإقتصادية، والتوسع الأفقي للنشاط النفطي في مختلف أجزاء العالم.

والمجموعة الثانية، تمثل الدول العربية الشمالية، وتشمل كلا من سـوريا، ولبنـان، والأردن والعراق، وإلى حد ما مصر. وتتميز هذه المجموعة بإرتفاع عـدد الـسكان ومستويات معتدلة من متوسط دخل الفرد. وقد إتجهت درجة إنفتاح هذه الإقتـصادات

نحو التقلص خلال العقدين الماضيين بسبب بعض عناصر التخطيط المركزي فيها. أما المجموعة الثالثة، فتعبر عن دول الدخل المنخفض في جنوب شبه الجزيـرة العربيـة وشرق أفريقيا. وتتميز هذه الدول بإنخفاض مستويات الدخل فيهـا خـلال الـسنوات الأخيرة بسبب الهيمنة الحكومية على مختلف جوانب الحياة الإقتـصادية والتجاريـة. والمجموعة الرابعة التي تتكون من الدول العربية في شمال أفريقيـا، لهـا علاقـات تجارية قوية تقليدية مع دول أوروبا الجنوبية، وعلاقات تجارية لا تذكر مع باقي العالم العربي.

وعلى الرغم من أن صغر حجم التجارة العربية البينية له علاقة بتخصيص المـوارد ودرجة التنمية، إلا أنه من الثابت كذلك أنه لم تبذل جهود حقيقية في الماضي لتشجيع مثل هذه التجارة . وخلال العامين الماضيين، عملت المؤسـسات الماليـة العربيـة، وبخاصة صندوق النقد العربي، مع البنوك المركزية العربية، لتطوير ترتيبات لتسهيل تمويل التجارة العربية البينية. إنني أعتقد أن مثل هذه الجهود مفيدة جداً في الحـالات التي تكون المقومات الإقتصادية الأساسية قادرة على أن تساعد في تعزيـز التجـارة العربية البينية، وعندما تكون ثمة حاجة لإزالة المعوقات المالية. ولكن جميع الـدول العربية ما زالت تعتمد إعتماداً كبيراً على إسـتيراد الـسلع المـصنعة مـن الـدول الصناعية، وتميل إلى تمويل هذه الواردات من خلال صادرات من المـواد الأوليـة وبعض الخدمات.

التجارة من منظور كويتي:

لقد كانت التجارة الخارجية دائما عنصراً هاماً في الحياة الإقتصادية للكويـت. ففـي عصر ما قبل النفط برزت الكويت كمركز تجاري إقليمي بناء على موقعها الجغرافي وأسطولها الضخم من السفن التجارية وسفن الغوص علـى اللؤلـؤ. وجـاءت فتـرة

الحرب العالمية الثانية لتؤدي إلى إنقطاع طويل في الحركة التجاريـة. ولكـن بـدء صادرات النفط في عام ١٩٤٧ قد غير بصورة جذريـة هيكـل التجـارة الخارجيـة الكويتية، والإقتصاد المحلي ككل. في جانب الصادرات، أصبح النفط مهيمناً منذ ذلـك الحين، وليشكل نحو ٩٠% من إجمالي قيمة الصادرات. وقد أوجدت تجـارة الـنفط ظروفاً غيرت من هيكل واردات الكويت، حيث أدى إرتفاع الإيرادات من النفط إلـى إزدهار إقتصادي، وإرتفاع القوة الشرائية الإستهلاكية، وإندفاع نحو بناء بنية تحتيـة مناسبة للتنمية. ونتيجة لذلك، إرتفع الطلب على كل من السلع الإستهلاكية والرأسمالية بصورة متسارعة.

وفي الأعوام الأخيرة، تركزت التجارة الخارجية للكويت على ثلاث مناطق جغرافية: أوروبا، وآسيا، وأمريكا الشمالية. وقد كانت التجارة مع الدول العربية محدودة نتيجـة للعوامل التي ذكرتها سابقا، فقد إنخفضت قيمة إجمـالي واردات الـسلع والخـدمات بصورة مستمرة منذ مطلع الثمانينيات، ولكنها أخذت في الإرتفاع ثانية بعـد عـام ١٩٨٧. ويقدر أنها بلغت ما يزيد عن ٢٣ بليون دولار خلال عـام ١٩٨٩، مقارنـة بنحو ١٩,٨ بليوناً لعام ١٩٨٧.

وتعكس أهمية الدولار الأمريكي في تمويل الواردات الكويتية حـصته فـي التجـارة العالمية، حيث بلغت نحو ٦٠% من إجمالي تجارة الكويت، وكذلك فالدولار الأمريكي يعتبر العملة السائدة في حصيلة صادراتنا.

وإجمالاً، فإن التجارة الخارجية تعتبر شريان الحياة للكويت، فقد بلغت نسبة صادراتنا إلى الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٨٩ نحو ٣٦%، بينما بلغت نسبة وارداتنا إلى الناتج القومي الإجمالي نحو ٢٠%. كما بلغ متوسط نصيب الفرد في واردات الـسلع والخدمات خلال عام ١٩٨٩ ما يزيد عن ١٢١٠٠ دولار أمريكي، ويشير ذلـك إلـى

القوة الشرائية للسكان التي يعكسها متوسط نصيب الفرد في الناتج القومي الإجمـالي والبالغ ١٤٨٠٠ دولار أمريكي للعام ذاته. ويمكن وضع متوسط نصيب الفـرد فـي الواردات لدينا من منظور أفضل، إذا ما قورن بالمتوسط ذاته في دول أخرى، حيـث يبلغ - على سبيل المثال - ٤٩٨٧ دولاراً أمريكياً للمملكة المتحـدة، و١٥٣٤ دولاراً لكوريا الجنوبية، وذلك في عام ١٩٨٩.

وكانت الكويت قد بدأت، قبل الغزو العراقي الغاشم ، بإتخاذ خطوات لتنشيط دورهـا كمركز إقليمي تجاري ومالي. وفيما يتعلق بالقطاع التجاري، فقد أعلن في بداية عـام ١٩٩٠ عن إجراءات لتسهيل نشاط الواردات وإعادة التصدير. كما كانت الدراسـات بشأن إعادة هيكلة وإصلاح القطاع المالي في الكويت مستمرة حتى فـصل الـصيف الماضي.

وكما تعلمون، فإن الغزو العراقي الغاشم وما تبعه من إحتلال أدى إلى توقف فـوري للتجارة الخارجية للكويت. وحدثت هناك أضرار ملموسة للموانيء والبنيـة التحتيـة للتخزين، على الرغم من أن المدى الفعلي لهذه الأضرار غير معلوم. وهذا من شـأنه أن يؤدي إلى بعض الإختناقات خلال الفترة التالية لإستعادة الكويـت. وأخـذاً فـي الإعتبار تلك الحاجة إلى إعادة الإعمار وإعادة التزويد الفوري لمتطلبات السكان، فإننا نتوقع أن تحظى تسهيلات الموانيء والتخزين بأولوية برامج إعادة البناء.

كما أعتقد أن الأضرار الجسيمة التي لحقت ببنيتنا الأساسية ستؤدي إلى حدوث تحول في نمط وارداتنا خلال الفترة القادمة. وسيكون ثمة تركيز أكبر على السلع الرأسمالية، وقطع الغيار، والآلات والمعدات، كما ستكون الزيـادة فـي الـواردات مـن الـسلع الإستهلاكية تدريجية نسبياً، ومتوافقة مع عودة السكان إلى الـبلاد، وإزديـاد القـوة الشرائية مع التوسع في الأنشطة المحلية.

وبالرغم من ذلك، فهناك عدد من العوامل الثابتة التي تضمن سرعة إستعادة الكويـت لدورها التقليدي كمركز تجاري ومالي إقليمي، رغم التوقـف الحـالي فـي التجـارة الخارجية. ويمكن تلخيص هذه العوامل كما يلي:

أولا: كانت الكويت وستبقى من إقتصادات الفائض. وبالرغم من أن فائضنا التجاري قد إنخفض في الثمانينيات ليصل في عام ١٩٨٦ إلـى ١,٩٨ بليـون دولار، فـإن تقديراتنا تشير إلى إرتفاعه ليبلغ في عام ١٩٨٩ نحو ٤,٩ بلايين.

ثانياً: تحتفظ الكويت بتقاليد عريقة وثابتة في مجال الإقتصاد الحر، وقيود طفيفة علـى حركة التجارة الخارجية. وستستمر هذه التقاليد بالتأكيد، حيث سـيؤدي الإنفتـاح المعتاد، وتنافسية إقتصادنا إلى تعزيز التجارة في المستقبل القريب.

ثالثاً: تراكمت لدى القطاع الخاص الكويتي خلال العقود الزمنية السابقة خبرات متعددة في مجالات التجارة والتمويل، تمتد جذورها إلى فترة مـا قبـل الـنفط. كمـا أن وارداتنا لم تقم على تلبية الطلب المحلي فحسب، بل كان لنا نـشاط ملحـوظ فـي مجال إعادة التصدير إلى الدول المجاورة. وستكون هذه الخبرة مفيدة في مرحلـة ما بعد إعادة البناء.

ونحن على ثقة بأن إلتزامنا بحرية التجارة الدولية سيستمر في المستقبل. وأن علاقتنـا التجارية والمالية القوية مع باقي دول العالم ستعود إلى سابق عهدها بما ينفـع جميـع الأطراف، إلا أن أحداث الأشهر القليلة الماضية، قد قوضت الإستقرار في منطقتنا ككل على نحو خطير. ونحن نعلم أن الإستقرار هو الأكثر أهمية في خلق الظروف المناسبة لنمو التجارة والتمويل المرتبطين معاً إرتباطاً وثيقاً. وبناء على ذلك، فإنه من الأهمية

بمكان ضمان أن يسود الإستقرار مستقبلا في الخليج والعالم العربـي. إن مثـل هـذا الإستقرار سيعتمد على التعاون الوثيق بين دول المنطقة ودعم المجتمع الدولي.